تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي

د / غربي محمد*

جامعة الشلف– الجزائر

Résumé :

Le monde a connu des changements cruciaux qui ont touché différentes structures et relations internationales; il en est de même des domaines économiques, technologiques et écologiques. De puissants états ont émergé fonctionnant selon des idéologies contradictoires avec pour objectif d'étendre leur puissance à d'autres états plus faibles, encore colonisés ou à ceux qui viennent seulement de se débarrasser du joug de l'impérialisme. Au cours de ce siècle sont apparues des coalitions aussi bien économiques que politiques et militaires et qui tendaient à édifier une face leur permettant d'affronter d'autres coalitions.

Alors que le monde assistant à l'émergence de coalitions aux fondements politiques, économiques et culturels alors l'idée de ressusciter les coalitions du monde arabe qui pute en lui-même des valeurs et des objectifs qui inciteraient des états à plus de rapprochement d'alliances et de coopération dans le but de faire face aux défis extérieurs et en particuliers en cette fin du 20^{e} siècle; Mais le monde arabe serait-il alors capable de construire des coalitions politiques, économiques pouvant lui assurer une supériorité économique et technologique lui permettant d'affronter des pressions extérieurs?

*أستاذ محاضرأ – علوم سياسية، جامعة الشلف.المايل:**gharbimoho@yahoo.fr**

مـــقدمـــة

إن ظاهرة العولمة تثير جدلا واسعا و تتعدد بشأنها الآراء وأختلف حولها الدارسون في علم الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع ، وقد ازداد الحديث عن مصطلح العولمة مع زوال المعسكر الاشتراكي وإنفراد أمريكا بقيادة العالم كقائد للمعسكر الرأسمالي(1) ، ويدل هذا المصطلح على نظام جديد للعالم وعلى حركة دمج العالم وإلغاء الفواصل والحدود الجغرافية والزمنية والموضوعية بين الدول والمجتمعات وأصبحت كل المجتمعات تعيشها أوتعاني منها بدرجات متفاوتة حتى التي تعيش حالة من العزلة، مما جعل أغلب الدول تنتهج نظام اقتصاد السوق وما ترتب عن ذلك من تحرير للتجارة وإلغاء للقيود على حركة رأس المال .

لقد ارتبطت العولمة بالثورة العلمية والتقنية الحديثة ، وبدا وكأنها ستقود العالم إلى الرخاء والقضاء على الفقر وتوفير الثقافة الحديثة ووسائل الاتصالات، حيث قادت الدول الصناعية حملة لإقناع الدول النامية بضرورة دخول دائرة العولمة وتغيير توجهاتها السياسية بما يتماشى مع مقتضياتها ، ولاشك أن العولمة أثرت على العالم العربي وعلى مختلف بناه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، فما هي طبيعة هذا التأثير؟ وكيف يمكن مواجهة التحديات التي تفرضها على العالم العربي ؟

أولا– ما العولمـــة

يتميز مفهوم العولمة بالغموض والتعقيد وعدم التناسق بين النظرية والواقع اللذين هما بنفس الدرجة من الغموض، فإذا كانت العولمة تشير إلى مجموعة من التطورات التي جاءت بعد الحرب الباردة ، وتهدف إلى إزالة الحدود والفواصل بين دول العالم ـــ و هذا الأمر يعد واقعا معاشا ـــ إلا أن الجانب التنظيري بقي متخلفا عن هذه التطورات، و لم يساير ماحدث على الساحة العالمية من تغيرات، مما ترك المجال واسعا لبعض القوى والأطراف التي أرادت التحكم في مسار العولمة ووضع ما تريده لها من مفاهيم ، ومحاولات لتحديد المعالم النظرية والتطبيقية التي تتناسب وطموحاتها التوسعية وخدمة مصالحها .

لقد ولد هذا المفهوم وهو ينطوي على عناصر الجذب والشد والتدافع والتنافر، مما أدى إلى الاعتقاد بأن طبيعة العولمة تتطلب وصفها بأنها ظاهرة عرضية ، تتعلق بتطور المجتمع

البشري والتغيرات العالمية ،من حيث هي في بداية التكوين و لم تتشكل نهائيا ،الأمر الذي يجعل من الصعب تحديد الرأي المناسب والموحد الذي يمكن الأخذ به للإحاطة بالظاهرة(*) .

وينظر المختصون في العلاقات الدولية أن العولمة بدأت بوادرها في البروز مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية ، مع إنشاء عدة مؤسسات دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ثم تبعها إنشاء منظمة التجارة العالمية التي ، وحدت الأطر القانونية والنظام الاقتصادي العالمي مما أدى إلى إتباع معظم الدول لما تقتضيه قوانين هذه المنظمة .

يعتقد أن ظهور مفهوم العولمة كان في منتصف الستينات ، من خلال ما كتب عن حرب الفيتنام والدور الذي لعبته التلفزة عندما حولت المشاهدين إلى مشاركين ، وعملت التقانة على تغيير الأفكار والتوجهات الاجتماعية ، وأيضا مـــن خلال الأفكار التي ترى أن العالم قد تحول إلى مجموعة من العلاقات المتشابكة والمتحركة ، واعتبار الولايات المتحدة الأمريكية هي مركز الثورة التقنية والإلكترونية ،وأن النظام الرأسمالي تفرد بقيادة العالم كأنموذج فرض نفسه كبديل للأنظمة الأخرى خاصة مع ظهور مقولة نهاية التاريخ لصاحبها **فرنسيس فوكوياما** سنة 1989، إلاأن المتأمل في فكرة العولمة يجد أنها ليست جديدة بالدرجة التي توحي بحداثة المصطلح فبعض المفكرين يفرقون بين "عولمة قديمة "و" عولمة جديدة" ، فعناصرها الأساسية تتصل بالمعنى البسيط المتمثل في تعقد العلاقات الدولية والتجارية، في مجال تبادل السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال وانتشار الأفكار والمعلومات ، وتم التعبير عن هذه العلاقات بعدة مصطلحات مثل القارية أو الكونية أو العالمية .

فإذا كانت العولمة حركة تاريخية ، تهدف إلى تقارب شعوب ودول العالم فهي ليست جديدة، فالاتجاه الذي يهدف إلى هذا التقارب قديم قدم التاريخ ولا يرتبط بالتطورات العالمية والتقانة الحديثة ، فهذه الاتجاهات ارتبطت بما جاء في الديانات السماوية التي دعت شعوب العالم إلى التقارب والتكامل ، كما يرى آخرون أنه إذا كانت العولمة تهدف إلى زيادة الروابط الاقتصادية والتجارية والمالية (2) ، فإن ذلك جاء مصاحبا لبروز التوجه الرأسمالي كنظام اقتصادي عالمي منذ حوالي 300 سنة.

وهناك من يرى أن العولمة مرتبطة بمفهوم الرأسمالية الحديثة ، التي سعت إلى تنظيم معالم النظام العالمي، وفق ما أصطلح على تسميته بالنظام الاقتصادي العالمي الموحد، وظهرت هذه الفكرة في أوروبا ثم انتشرت في المجتمعات غير الأوروبية منذ بداية القرن الثامن عشر

وأصبحت الدول الصناعية هي مركز هذا النظام ، بينما بقيت الدول النامية على هامشه وهو يهدف إلى توحيد العالم على أسس إنتاجية وسوق عالمية موحدة، تتحكم فيها الشركات متعددة الجنسيات، ويعتقد أنصار هذا الرأي أن المال هو الذي يقود هذا النظام وليس القدرات العلمية والتكنولوجية (3).

لقد صاحب انتشار مفهوم العولمة، بروز مغالطات كثيرة أهمها المبالغة في معالجته سواء إيجابا أسلبا، فهناك من يعتقد أنها ستقدم الحلول المناسبة لكل المشاكل المطروحة، أما البعض الأخر، فيرى أنها مغالطة و وهم وفخ أقيم بغرض الحد من تطلع الشعوب في إقامة نظامها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الخاص بها ، كما تضر بقيم الديمقراطية وهي مجرد شعار سياسي وموجة فكرية سرعان ما تزول ، إلا أن العولمة تحمل من هذا الاتجاه و ذاك (4) فهي لا تسعى بالضرورة إلى إقامة علاقات اقتصادية عالمية منصفة وعادلة ، لان ذلك ليس حتما من اختصاصها، كما لا يمكن اعتبارها طوفانا فتاكا وجب تجنبه للمحافظة على القيم والمعتقدات الوطنية .

1- تعريف العولمة : لا يوجد تعريف محدد يمكن الأخذ به لظاهرة العولمة ، ولا يمكن حصرها في تعريف واحد حتى ولو تميز بالدقة المتناهية ، فتعارفها متعددة بتعدد أبعادها ومستوياتها نظرا لتغيراتها الدائمة والمستمرة وعدم وصولها إلى الاكتمال.

ارتبط تعريف العولمة كظاهرة تتصل بمجموعة من التطورات في المجالات الفكرية والتكنولوجية والاقتصادية ، زادت من تقارب العالم وضيق أفقه ، مما أدى إلى زيادة الوعي بما يحدث من حركة تتجه نحو تكوين عالم بلا حدود ، أين تقاربت المسافات الجغرافية والموضوعية وتلاشت وترابطت المجتمعات وزالت فكرة العزلة والتقوقع (5) .

فالعولمة في نظر بعض المفكرين هي" العملية التي يتم بمقتضاها إلغاء الحواجز بين الشعوب تلك العملية التي تنتقل بها الشعوب من حالة الفرقة والتجزؤ إلى حالة الاقتراب والتوحد ومن حالة الصراع إلى حالة التوافق ، ومن حالة التباين والتمايز إلى حالة التجانس والتماثل وهنا تتشكل قيم عالمية موحدة، ويتشكل وعي عالمي يقوم على مواثيق إنسانية عامة " ويعرفها البعض بأنها: " مرحلة جديدة من مراحل تطور الحداثة ، تتكاثف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي بروابط اقتصادية ، ثقافية وسياسية ، هذه الروابط لا تعني إلغاء المحلي وإحلاله واستبداله بالعالمي ولا تعني استبدال الداخل بالخارج ، وإنما تعني إضافة بعد جديد

لما هو محلي بحيث يصبح العالم الخارجي بنفس حضور العامل الداخلي في تأثيره على الأفراد والمجتمعات ".

ويمكن اعتبار العولمة ظاهرة تتداخل فيها الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والسلوكية، ويكون الانتماء فيها للعالم كله عبر الحدود السياسية للدول وتحدث فيها تحولات على مختلف الصور، تؤثر في حياة الإنسان أينما كان وتساهم في صنع هذه التحولات المنظمات الاقتصادية الدولية والشركات متعددة الجنسيات(6).

وتمثل العولمة مفهوما يتميز بالجدلية، وله تواجد أكاديمي في المجالات المعرفية المتعددة ، وقد صار من المفاهيم المركزية المرتبطة بالإشكاليات الخاصة بالقضايا المعرفية ،فهي تشكل مفهوما محوريا، وذلك بالنظر إلى شيوع مفاهيم أخرى بديلة أطلقت على معناه مثل:الكونية الغولوبالية، الشوملة ،الأمركة والتغرب .

يرى الباحث **عزالدين إسماعيل** أن العولمة يمكن إستخدامها كصيغة مصدرية أي دالة على الممارسة والفعل، فتسمى **Globalization** وتستخدم بوصفها صيغة تدل على ظاهرة معينة، وعكس هذا الإتجاه يؤكد الأستاذ **محمد حافظ دياب** أن مفهوم العولمة يثير مشكلة مفاهيم حين يتم التفريق بين العولمة كواقع وكأيديولوجية، فالأولى تعني ديناميكية الظاهرة والثانية تعني الديناميكية الذاتية ، وهناك اتجاه يفرق بين العولمة كحالة **State of Affair** وبين التعولم **Globalability** كعملية **Process** وعلى القابلية للتعولم،كانبعاث ذاتي القدرة للوصول إلى العولمة ويتزعم هذا الاتجاه الأستاذ **محسن الخضيرى** (7).

إن التعريفات المذكورة تعتبر صحيحة ،إلا أنها ليست شاملة ، وهذا راجع إلى الاختلاف في تحديد مفهوم العولمة ، واختلاف الآراء حول اعتبارها ظاهرة أم عملية أم حالة ، فهناك من يركز على تجلياتها وهناك من ينظر إلى نتائجها واتجاه ثالث يركز على فكر العولمة وحصرها في نطاق الإيديولوجية ، ويرى الأستاذ **صلاح سالم زرنوقة** أنه يجب النظر إلى العولمة من ثلاث زوايا أساسية، أو التعامل معها على ثلاثة مستويات ، المستوى الأول هو العولمة كمنهجية وكأيديولوجية، أو إطار نظري مجرد، أما المستوى الثاني هو العولمة كظاهرة تقوم على مجموعة من الإجراءات والسياسات والممارسات المقصودة ، أما المستوى الثالث هو اعتبار العولمة عملية ، بمعنى أنها مرحلة تاريخية أو مجموعة من التغيرات التي ليست وليدة الساعة ولا يمكن التحكم في مسارها .

2- تعريف العولمة كمصطلح أو كمفهوم Concept: يعتبر المفكر الفرنسي **برترون بادي أن** العولمة عملية تؤدي إلى قيام نظام دولي يتجه نحو التوحد في القواعد و القيم والأهداف ، مع توقع إدماج مجموع الإنسانية ضمنه ، ويعود هذا المسار إلى تاريخ طويل ، بالرغم من أنه يبدو جديدا يفترض أنه لا تستطيع أية مجموعة ولا أية أرض ولا أي مجتمع الإفلات من الانخراط في النظام العالمي الذي يهيمن على الكرة الأرضية إلا أن هذا المسار قفز تدريجيا في فجر القرن الماضي ، بواسطة الحركات الاستعمارية ، كما مهدت لهذه الحركية ثلاثة قرون من الاكتشافات والاتصالات المحتشمة بين الغرب والإمبراطوريات الشرقية و لم يتحقق هذا المسار إلا عندما استفاد من توسع مؤسساتي ، بإنشاء الأمم المتحدة غداة نهاية الحرب العالمية الثانية والتي أعلنت عن إرادة العمل على إقامة نظام عالمي من خلال توحيد القواعد والممارسات، وتقنين وتنظيم كل حلقات التبادل الإنساني والثقافي والاقتصادي التي ينبغي تطويرها.

ويعرفها **نورمان جيفان** على أنها تشير إلى مجموعة شاملة من العمليات الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية، ويوجد عند أساسها الاقتصادي تدويل التمويل والإنتاج والتجارة والاتصالات الذي تقوده أنشطة الشركات العابرة للأوطان ، واندماج أسواق رأس المال والنقود وتضافر تقنيات الكومبيوتر والاتصالات السلكية واللاسلكية(8) .

ويعرفها الباحث **قيدن Giddens** أنها تتمثل في مجموعة معقدة من العمليات التي يحركها مزيج من التأثيرات السياسية والاقتصادية ، إنها تغير الحياة اليومية خاصة في الدول النامية من خلال ما تخلقه من نظم و قوة غير قومية.

كما يرى الباحث **جون قراي John Gray** أنها تعني الانتشار العالمي للتكنولوجيات الحديثة في الإنتاج الصناعي و الاتصالات من كل الأنواع عبر الحدود ، في التجارة ورؤوس الأموال والإنتاج والمعلومات .

ومن بين وجهات النظر الايجابية الموجهة للعولمة في الفكر الغربي ، نجد رأي **ماترين وولف** الذي يعتبرها أنها عملية تحرر تاريخية من أسر الدولة القومية إلى أفق الإنسانية، ومن نظام التخطيط الصارم إلى نظام السوق الحرة ، ومن الولاء لثقافة ضيقة ومتعصبة إلى ثقافة عالمية واحدة يتساوى فيها الناس والأمم جميعا ، وتحرر من التعصب لإيديولوجية معينة إلى الانفتاح على مختلف الأفكار، والتحرر من كل الصور اللاعقلانية الناتجة عن التحيز المسبق لأمة أودين أو أيديولوجية معينة إلى عقلانية العلم وحياء الثقافة .

أما البعض الآخر ، ولإيمانه المطلق بإيجابية العولمة ومحاسنها راح يعدد إيجابياتها ،كما فعل **فليب مورو ديفارج Philippe Moreau Defarges** حينما رأى أنها تزيل غرور العالم وتضع جميع المعتقدات موضع المنافسة، وتقيم سوقا كوكبية للقيم والمعتقدات والإيديولوجيات وتقضى على كل مصادر التعصب وتتيح لكل شخص أن يصلح معتقده.

في المقابل يقيم البعض الآخر تعريفه للعولمة على السلبيات المنجرة عـن هـذه الظاهرة التي أصبحت تنتشر و تمس كل مقومات الإنسانية دون مراعاة الاختلاف الحضاري و الثقافي والعرقي(9) .

أما المفكر **أولريش بك** فيرى أن العولمة هي انهيار وحدة الدولة الوطنية و المجتمع الوطني وتكون علاقات جديدة وبروز المنافسة و التداخل بين مكونات الدولة الوطنية والممثلين لها من جهة ، و الممثلين عبر الحدود الوطنية و الهويات و الأوضاع و القضايا من جهة أخرى كما يرى **ستيفان كستل Stephen Castles** في إطار تناقضات العولمة ، أنها تعني فرض التغيرات الجذرية على المجتمعات المحلية ، عن طريق قوى متحكمة من أعلى ولكن تطور القوى الموازية للعولمة من أسفل هو الأمل الكبير، من أجل عالم أكثر مساواة لا يعني فيه التغير الاقتصادي أو الاجتماعي الاستعباد و الفقر لكثير من الناس .

وللإشارة فإن المفكرين العرب حاولوا وضع تعاريف للعولمة ، من أجل إبراز المساهمة العربية في تحديد هذا المفهوم و للتدليل على انشغال العرب أيضا بالظاهرة .

فقد عرفها المفكر **محمود أمين العالم** أنها ظاهرة موضوعية تاريخية،وخطوة ـــ برغم كل مظاهرها السلبية بل و البشعة ـــ متقدمة في التاريخ الإنساني ، ولكنها معركة ضد الهيمنة لمصلحة عدد محدود من الدول الكبرى، وللشركات الجشعة المتعددة القومية ، من أجل تحويل هذه العولمة العدوانية الشرسة إلى عولمة إنسانية تسودها المشروعات الدولية والتضامن العالمي والديمقراطية واحترام حقوق الدول جميعا،في تنوع خصوصياتها الثقافية وهويتها القومية واختبار طرقها الخاصة للتنمية . وفي نفس الاتجاه الداعي إلى تغليب المصالح الإنسانية السامية، أعتبرها الأستاذ **علي حرب** تعبر عن مشروع حضاري إنساني ،على أساس أنها تمثل جملة عمليات تاريخية متداخلة تتجسد في تحريك المعلومات والأفكار والأموال والأشياء والأشخاص، بصورة لا سابق لها من السهولة والآنية والشمولية والديمومة إنها قفزة حضارية تتمثل في تعميم التبادلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نحو يجعل العالم واحدا من حيث كونه سوق للتبادل أو مجالا للتداول أو أفقا للتواصل.

من جهة أخرى يبرز في الفكر العربي المتناول للعولمة اتجاه أخر يعاكس الأول، حيث يعتبرها **صادق العظم** أنها حقبة للتحول الرأسمالي العميق للإنسانية ، في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ.

ويصورها الأستاذ **حسن حنفي** (10) على أنها صراعا تاريخيا بين المركز والأطراف ، بين الدول الغنية و الدول الفقيرة بين الشمال و الجنوب ، بين الاستعمار و التحرير ، بين الهيمنة والاستغلال ويتفق معه في الرؤية الأستاذ **محمد أبو الإسعاد** ، معتبرا العولمة هي نظام أمريكي يقوم على نفي الآخر، وثنائية السيادة للطرف الأقوى والتبعية للطرف الأضعف واحتكار مصادر القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية من جانب الأقوياء واستخدامها ضد الضعفاء وفق ثنائية الأقلية الذكية والجمهور الوضيع وثنائية الشمال المتقدم والجنوب المتخلف .

ويصورها الكاتب **السيد يس** أنها ليست مفهوم مجرد ، بل هي عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والاتصال بينما يعرفها المفكر **برهان غليون** على أنها ديناميكية جديدة، تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة، في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعلمية للحضارة ، وهي ثمرة التطورات العلمية والتقنية الموضوعية التابعة من منطق التنافس بين الدول والشركات ، ومن ناحية أخرى ثمرة إرادة النخب و الدول الحاكمة في استغلال هذه التطورات لتحقيق أهداف تتعلق بخدمة المصالح الاجتماعية(11) .

ويعتبرها الأستاذ **جلال أمين** في كتابه **العولمة و التنمية العربية** ، ظاهرة متعددة الجوانب تشمل تسارع معدل التجارة الدولية وتدفق العمالة ورأس المال والتكنولوجيا ، فضلا عن تسارع معدل انتقال الأفكار وأنماط الحياة و يختلف أثر هذه الجوانب في التنمية البشرية(12).

وعند حديثنا عن تعريف العولمة ، لابد من الإشارة إلى التعريف الذي قدمه صندوق النقد الدولي للعولمة، معتبرا إياها ترمي إلى التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم والذي يحتمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود ، إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية والانتشار السريع للتكنولوجيا في جميع أنحاء المعمورة .

من خلال هذا التعريف نلاحظ أن صندوق النقد الدولي تفادى الحديث عن العولمة من وصفها ظاهرة شاملة ، وإنما حصرها في اعتبارها نوعا من التعاون والتكامل الاقتصادي الدولي ، الذي يجسد عملية تسهيل انتقال رؤوس الأموال بين الدول ، وإست خدام الوسائل

التقنية الحديثة بهدف تطوير العلاقات الاقتصادية وتنميتها، وتجاهل الحديث عن الآثار المترتبة عن العولمة والمؤثرة بشكل مباشر على الجوانب السياسية و الاجتماعية و الثقافية .
وعلى العموم لا يمكننا وضع تعريف موحد و متعارف عليه للعولمة، ذلك أن التعاريف المذكورة كلها حاولت تحديد معالم هذه الظاهرة ، لكن تبقى مجرد رؤى تعبر على قناعات وأطروحات تنطلق من رغبة كل باحث ومدى فهمه للظاهرة ، وعليه فكل التعاريف تعتبر في رأي مكملة لبعضها البعض، إذا ما اعتبرنا العولمة ظاهرة إنسانية تمس مختلف الجوانب الحياتية للبشر، إلا أن اعتمادها على منبع واحد والمتمثل في الفكر الغربي الرأسمالي المسيحي ، يقلل من أهميتها لدى شعوب أخرى وتجعلها محل شك وريبة ، ذلك لأنها تمس المكونات الروحية الخاصة للأمم و الشعوب وتصدر ثقافات لا ضوابط لها وليس لها قيم ترتكز عليها ، وبالتالي تجعل من المؤكد زوالها أمام رغبة الشعوب في المحافظة على أصالتها وثقافتها ودينها .

ثانيا ــ آثار العولمة على العالم العربي

إن ظاهرة العولمة لم تعد كما كان يعتقد البعض تهتم بالجانب الاقتصادي فقط وتعميم النمط الاستهلاكي للولايات المتحدة الأمريكية فحسب بل هي عولمة اقتصادية وسياسية وثقافية وعسكرية، فهي تريد إعادة تشكيل حياتنا المعاصرة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا ، ومست حتى الشعوب التي مازالت تعرف تخلفا شديدا [13] .
وللعولمة آثارها الواسعة النطاق، الإيجابية والسلبية، والعالم العربي واحد من أهم المناطق المعرضة لتأثيرات العولمة وإمتداداتها الاقتصادية السلبية، خاصة تلك التي تعمل على تعميق الهوة بين العالم الرأسمالي المتقدم والعالم المتخلف الفقير، وتتسم العولمة بمميزات أساسية تتعلق بالانفتاح الاقتصادي المتزايد، نمو الاعتماد الاقتصادي المتبادل وتعميق الاندماج في الاقتصاد العالمي، ولا تقتصر ظاهرة الانفتاح الاقتصادي على التجارة والاستثمار والتدفقات المالية، بل تتعدى ذلك إلى نقل الخدمات والتقانة والمعلومات عبر الحدود القومية[14]
وفي ذلك تستعمل العولمة وسائل عديدة حيث تعتبر الشركات متعددة الجنسيات القوة الضاربة التي تستعملها، وهذا عن طريق ما تملكه من قدرات تقنية هائلة، وما تحوزه من رؤوس أموال ضخمة تملكها أو رؤوس أموال أخرى تستطيع تعبئتها في أسواق المال العالمية أوبالاعتماد على ما لديها من سيطرة على حكومات الدول الرأسمالية المتقدمة، وأيضا بالاعتماد على قدراتها الهائلة على ممارسة ضغوطها على البلدان النامية، واستعمال أدوات

المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية[15] .

تعد البرامج التي يضعها صندوق النقد الدولي، وتلك التي يتبناها البنك الدولي واتفاقيات تحرير التجارة الخارجية وتحرير الخدمات المالية والمصرفية ، وحماية حقوق الملكية الفكرية التي تستعملها منظمة التجارة العالمية وتتقنها، الهدف الأساسي من وراء هذه البرامج بمختلف قطاعاتها هو خلق الظروف المناسبة من اقتصادية ونقدية ومالية وتشريعية داخل البلدان النامية لتمكين الشركات متعددة الجنسيات من إحكام سيطرتها وتدخلها في هذه البلدان وجرها إلى الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، وبالتالي العمل على تكريس نمط تقسيم العمل الرأسمالي الدولي، الذي يعمل على تهميش البلدان النامية واستغلال خيراتها الطبيعية واستمرار تخلفها .

من خلال بعض البيانات المنشورة في مجلة **فورشن** في جوان 1997 ، يتضح لنا جليا أن الشركات المتعددة الجنسيات تحكم سيطرتها على الاقتصاد العالمي ، حيث أشارت إلى أن 500 شركة متعددة الجنسيات في العالم بلغت عائداتها خلال سنة 1996 حوالي 11435 مليار دولار ، بينما بلغ إجمالي الناتج المحلي لدول العالم في سنة 1995 حوالي 27800 مليار دولار، أي أن إجمالي إرادات الشركات المذكورة بلغت 41 % من الناتج المحلي الإجمالي للعالم كله[16] .

لقد نجم عن نفوذ الشركات المتعددة الجنسيات في البلدان النامية ، استمرار اختلال هياكلها الاقتصادية بسبب التوجهات الاستثمارية لهذه الشركات وفق ما يخدم مصالحها دون مراعاة مصالح الدول النامية المتمثلة في التركيز على قطاعات الإنتاج الدافعة للنمو، خاصة الصناعات المتوسطة المعدنية والصناعات الرأسمالية ، التي تؤدي إلى تعميق وتكثيف علاقات الترابط بين القطاعات الاقتصادية الرامية إلى إحداث هياكل إنتاج متكاملة ، التي تؤدي إلى خلق التنمية المنشودة في الآجال المتوسطة[17] .

إن هدف الشركات المتعددة الجنسيات هو إبقاء الدول النامية فاقدة سيطرتها على أنماط تخصيص الاستثمارات، ووضع الإستراتجيات لتصحيح الإختلالات التي تنهك هياكلها الاقتصادية ، كما ساهم صندوق النقد الدولي عن طريق برامجه وسياساته المختلفة إضافة إلى منظمة التجارة العالمية ، في إحداث أثار سلبية على اقتصاديات البلدان النامية وإلحاق أضرار كبيرة بها تتمثل في:

1 ــ نتج عن عملية تحرير الواردات السلعية من قيود النوعية والكمية والخفض التدريجي للرسوم الجمركية من قبل البلدان النامية ، عدم قدرة هذه البلدان على إحداث نمو حقيقي في صادراتها السلعية، مما يؤدي إلى تفاقم العجز في موازينها التجارية وإرتفاع مديونيتها الخارجية، بالإضافة إلى عدم قدرة صناعاتها من الصمود أمام صناعات الدول المتقدمة بسبب ذات التنافسية العالمية، مما ينعكس سلبا على تطوير هذه الصناعات.

2 ــ بروز ظاهرة الكساد الاقتصادي والبطالة، بفعل سياسات الخصخصة وتقليص دور الدولة في المجال الاقتصادي ، وعدم تمكن القطاع الخاص من الحلول محل الدولة في تنشيط القطاعات الاقتصادية.

3 ــ تعرض اقتصاديات البلدان النامية إلى هزات شديدة بفعل حرص منظمة التجارة العالمية على تحرير الخدمات التجارية والمالية والمصرفية ، و يؤثر ذلك خاصة على قطاع الخدمات الذي بدأ يقدم نتائج مهمة في مجال زيادة الدخل من العملة الصعبة ، حتى أنه بدأ ينافس قطاع الصناعات الإستخراجية والزراعة في بعض الدول النامية .

إن الآثار السلبية للعولمة تفرض على الدول النامية وخاصة العربية منها، التصدي لتوجهاتها وآثارها التي تحول دون توفير فرص النمو لهذه الدول ، ولابد لها أن تتخذ مواقف اقتصادية وسياسية صلبة تكون في مستوى الوقوف في وجه المساس بمقوماتها السياسية والاقتصادية.

و فيما يلي نتعرض لأهم آثار العولمة على العالم العربي :

1 ــ الآثار الاقتصادية للعولمة على العالم العربي : يمكن القول أن أهم التحليلات الاقتصادية للعولمة ، قد تحددت من خلال تزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات مختلف الدول على المستوى العالمي، إضافة إلى وحدة الأسواق وفتح الحدود أمام التجارة الحرة ، وهنا لابد من أن نشير إلى صعوبة الفصل بين مختلف أبعاد العولمة ، حيث تتفاعل فيما بينها وإن كان البعد الاقتصادي يشكل أهم أبعادها على الإطلاق ، وهذا الترابط هو الذي قاد إلى الاهتمام بمحاولة الكشف عن طبيعة التفاعلات بين كل من القوى الاقتصادية والسياسية ، حيث أن الكثير من الدراسات أشارت إلى وجود صلة وثيقة بين الإصلاحات الاقتصادية ورسوخ و استقرار آليات التحول (18) .

إن هذا الواقع أدى إلى إحداث أثارا بارزة للتجليات الاقتصادية للعولمة على مختلف الأوضاع السياسية في العالم الثالث ، فإذا كان البعد الاقتصادي للعولمة قد ظهر من خلال

العديد من الآليات التي تجاوزت حدود الدولة القومية ، إلا أنه من المؤكد أن التفاعلات الاقتصادية كان لها تأثير عميق على الوضع الداخلي لكثير من دول العالم الثالث من بينها الدول العربية ،حيث أن المنطقة العربية تضم نظما إقليمية فرعية ، ترتبط بالسوق العالمية في ظل سياسة انفتاحية عرضتها أكثر من غيرها لرياح العولمة ، على غرار مجلس التعاون الخليجي .

لقد أصبحت المنظمة العالمية للتجارة أكبر الرموز الدالة على ظاهرة العولمة ، حيث وافقت معظم الدول العربية على المعاهدة الخاصة بإنشائها ، على الرغم من ما يعنيه ذلك من تحرير التنافس الدولي وهو ما يشكك في قدرة هذه الدول التي تفتقر إلى عناصر القوة ، التي تؤهلها إلى الوقوف في وجه المنافسة خاصة في ظل تراجع دور ومكانة الدولة القومية .

ذلك أن المرحلة الحالية من العولمة تحولت من تجاوز الحدود ونطاق السيادة الوطنية إلى اختراق النطاق الوطني والاقتصاد والسوق المحلي ، ضمن ما يسمى بـــ " ما فوق الإطار الوطني" في المقابل تنفرد الدول المتقدمة بقدرات تنافسية كبيرة جدا تحد من فرص الدول العربيةفي التفاعل الإيجابي في إطار العولمة.

فالدول الصناعية الكبرى تضم في أحضانها مقرات 426 شركة من أكبر خمسمائة من الشركات متعددة الجنسيات، وبذلك تتمتع بما يسمى في نطاق العولمة " بقانون التركيز"، ويعني ذلك أن الدول الكبرى ترتبط بالقوى الاقتصادية ذات الثقل المالي ، والتي تتيح لها فرصة إدارة اقتصاد العالم ، في حين يتراجع نصيب دول العالم الثالث من مجموع الناتج الإجمالي للعالم [19] .

يعتمد العالم العربي في اقتصادياته على التجارة الدولية ويرتبط ذلك بتصدير النفط واستيراد الغذاء [20]، فالنفط يمثل حوالي ثلاثة أرباع إجمالي الصادرات العربية كلها، وتستورد معظم هذه الدول المواد الغذائية، وتتركز هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على عدة مناطق من الوطن العربي خاصة منطقة الخليج ، هذه الشركات التي تجسد آليات العولمة أصبحت تشكل تهديدا مباشرا لسلطة الدولة بما يعكس آثارا سياسية داخلية تهدد سيادة الدولة .

بالرغم من تعدد فروع تلك الشركات ، إلا أنها تتمتع بنوع من مركزية السلطة من قبل الشركة الأم التي تمتلك في الغالب رأس المال الذي يوجه للاستثمار ، وبذلك تسيطر على مختلف الفروع التي تنتمي إليها ، وهذا ما يعني ارتباط هذه الشركات بالقوى الصناعية مما سمح بتدفق ثلثي الأموال المستثمرة بين الدول الصناعية .

إن هذا الوضع الذي فرضته تلك الشركات ، أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة في الدول العربية ، واتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء وتنامي ظواهر عدم الاستقرار السياسي ، وقد اختلف أثر هذه المحددات على الاقتصاد المحلي ، وفقا لدرجة انفتاح اقتصاد الدول على النظام الإنتاجي العالمي ودرجة التعاون بين الدول المضيفة وهذه الشركات ، وعلى هذا النحو تتبنى كل دولة وفقا لاتجاهاتها السياسية واعتباراتها الاقتصادية والاجتماعية ، موقفا خاص تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة العربي ، و تركزت في معظمها حول استغلال ثروات النفط وحققت أرباحا تجاوزت أحيانا 400 % من قيمة الاستثمارات (21) .

لقد اتضحت الهيمنة الكلية للدول الكبرى و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية خاصة على منطقة الخليج العربي ، حيث هيمنت فروع الشركات الأمريكية على بقية فروع الشركات الأخرى ، وأصبحت تحاول الدخول في مشاركة نفطية ، وهذا ما يمثل التهديد الحقيقي لمستقبل دول الخليج العربي في ظل تحولات العولمة ، وقد بلغ حجم الاستثمارات الأمريكية في أعلى مستوياته
حوالي 10 مليار دولار(22) ، مقابل ذلك تحصلت الولايات المتحدة على 7 مليون برميل يوميا من النفط دون المساهمة في إقامة قاعدة صناعية حقيقية في هذه الدول .

وتمارس الولايات المتحدة ضغوطا متزايدة على الدول العربية، خاصة الخليجية للحصول على أكبر عدد من المشروعات الاقتصادية ، وتمكنت من تحقيق ذلك متقدمة باقي الدول الصناعية في الفوز بتلك المشروعات، حيث انفردت بما قيمته 43 % منها بالسعودية من إجمالي الاستثمارات الأجنبية فيها، أما في دولة الكويت فقد مثلت فروع الشركات الأمريكية نصف العدد الإجمالي للشركات متعددة الجنسيات ، وانفردت بإعادة تعمير الكويت من خلال مشاريع قدرت قيمتها بحوالى 100 ملياردولار، وكذا مثله في باقي دول مجلس التعاون الخليجي حيث بلغ عدد الشركات الأمريكية العاملة في المنطقة في منتصف التسعينيات حوالي 300 شركة .

أصبحت الدول العربية تتعرض لضغوطات من أجل إلغاء نظمها الحمائية ، و تقود هذه الضغوطات الولايات المتحدة مما يهدد السلطة الوطنية لهذه الدول ، خاصة دول الخليج أين يكثر التواجد الأمريكي وامتد نفوذ هذه الدولة إلى النشاط في مجال الاستثمارات غير المباشرة باعتبارها نشاط آمن يضمن نسبة مرتفعة من الربح و لا يتضمن امتلاك أي أصول إنتاجي

أوتكاليف إنتاج ، كما عملت على دعم سياسات الخصخصة في هذه الدول في إطار العولمة هذا ليسهل عليها التغلغل في صلب الاقتصاد العربي الإسلامي و تقنين تواجدها[23].

إن الواقع الاقتصادي العربي يشكك في إمكانية الأخذ بالقول الذي يرى أن للعولمة دائما أثار إيجابية على معدلات النمو ، فالمنطقة العربية بالرغم من تحقيقها لمعدلات عالية من النمو خلال مرحلة السبعينات حيث بلغ 5 % ، إلا أنه انخفض إلى 2.5 % خلال الفترة الممتدة من 1985 إلى 1995 بحيث أصبح أقل من معدل النمو في السكان ، و هو ما أدى إلى انخفاض متوسط الدخل الحقيقي في الوطن العربي ككل بنحو 40 % في منتصف التسعينات، هذه الوضعية أدت إلى استنزاف القدرات المالية العربية مما أنعكس سلبا على ميزانياها ، و إحداث عجز مالي قدر على مستوى دول الخليج فقط بحوالي 40 مليار دولار مما فرض عليها اللجوء إلى صندوق النقد الدولي الذي أعطى توجيهاته بضرورة اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتعويض العجز المالي ، و من بين هذه الإجراءات ، رفع الدعم عن بعض القطاعات الحيوية كالصحة و التعليم و فرض رسوم إضافية على الخدمات العامة كالكهرباء والوقود و غيرها .

لقد خلق هذا الواقع مجموعة من التساؤلات تتمحور حول أسباب التراجع الاقتصادي بالرغم من انصياع تلك الدول للمقتضيات الانفتاحية للعولمة ، الأمر الذي يهدد مستويات المداخيل في دول الخليج و يتم على إثرها سخط الفئات الشعبية التي قد قمدد الاستقرار السياسي فيها ، فمعدلات النمو التي أخذت في الهبوط منذ منتصف الثمانينات مع انخفاض أسعار النفط ، وبناءا عليه وجدت الدول النفطية نفسها في مأزق عدم قدرقما على إرساء قاعدة اقتصادية مستقلة ، قادرة على النمو التلقائي ، كما أفما فشلت في إحداث تنمية للقوى البشرية ، وهذا ما يؤكد أن ارتفاع متوسط دخل الفرد في دول الخليج العربي كان نتيجة ارتفاع ريع صادرات النفط ، ولم يأتي من تنمية اقتصادية حقيقية ، كما لم تساهم تلك العائدات في إحداث تقدم حقيقي في القاعدة الصناعية ومستوى التنمية .

إن آثار العولمة في العالم العربي تتجلى في ارتباطها بتغييب البعد الوطني ، كعامل مؤثر نتيجة اختراق الشركات المتعددة الجنسيات لوحدة الدول القومية، بما يؤدي إلـــى تحطيم الذات القومية وإضعاف قدرات الدول على مواجهة تحديات الغزو الذي تفرضه العولمة، ومن هنا يجب على الدول العربية أن تحذر من ولوجها التلقائي في العولمة ، إذ لابد من أن تعطي لنفسها مرحلة للتأهيل قبل الانفتاح على هذه الظاهرة، التي أصبحت واقعا

مفروضا لا يمكن إنكاره أو التهرب منه، و لم تعد الإشكالية المطروحة تتعلق بحتمية دخول عصر العولمة أو الانعزال عنه، وإنما أصبحت الإشكالية المطروحة تتعلق بضرورة توفير الأدوات والآليات التي تمكننا من مواجهة هذه النوعية الجديدة من التحديات ، فالدول العربية إذ أرادت التعامل مع للعولمة من جانبها الاقتصادي ، لابد لها من إعادة النظر في الأساليب التكاملية الحالية و ضرورة دخول هذه الظاهرة في شكل وحدوي ليضمن لها القوة والديمومة في ظل التحديات التي تفرضها ، والعمل على خلق أنموذج قادر على فرض خصوصيته في نطاق العولمة .

2 ــ الآثار السياسية للعولمة على العالم العربي: يعتبر المجال السياسي هو الأكثر حساسية للتغيرات التي فرضتها العولمة ، على اعتبار أنه الأكثر ارتباطا بالتحولات الاقتصادية ، لاسيما مع دخول سياسة اقتصادية جديدة يمكن اعتبارها اللغة التي سيتم وفقها فرز الأنظمة السياسية القائمة ، و مع زوال التصنيف السياسي السابق الذي يقوم على منظومة الدول الاشتراكية ، و منظومة الدول الرأسمالية و دول أخرى تقع بين الطرفين، أطلقت على نفسها دول عدم الانحياز، إذ يظهر هذا التقسيم غير قادر على تفسير التدخلات المعقدة و المتشابكة للعلاقات الدولية و السياسية و الاقتصادية القائمة حاليا ويبدو و أن القلق أصبح يساور غالبية النخب السياسية في دول العالم الثالث حول مصير الدولة الوطنية ، ذلك أنها شعرت أن دولها لم تتمكن بعد من النجاح في إنشاء كياناتها الوطنية بمعناها الوطني الحديث ، أي بناء الدولة بمؤسساتها وأبنيتها الوطنية القادرة على التحكم في الخلافات الداخلية العشائرية والدينية و الطائفية و القبلية ، التي تعبر عن مرحلة ما قبل بروز الوطنية ، حيث أصبحت هذه النزاعات تتزايد و تهدد كيان الدولة الوطنية بأكملها .

من هنا يبدو أنه أصبح احتمال انهيار الدولة بمثابة كارثة لدول العالم الثالث، التي ستتراجع فيها الدولة إلى الأنموذج الصومالي أو الأفغاني أو البلقاني ، أي بمعنى توزيع السيادة وتنازعها بين الأشتات ، دون الحصول على جزء منها ، و بما أن الدولة القومية كأنموذج قد فرض نفسه على المجتمعات كلها ، حتى و إن تباينت طرقها نحو التطور السياسي و الحضاري فإن التنازل عن هذا الأنموذج يؤدي في النهاية إلى نتائج وخيمة ، وفي هذا الشأن يقول **دافيد أتير** " علينا أن نقف مع الدولة ضد الدولة " ليعبر عن أزمة الدولة والنظام السياسي في دول العالم الثالث ، في ظل التغيرات الدولية والعالمية الجديدة وعلى رأسها بلوغ العولمة كظاهرة كونية (24) .

إن العولمة لا تهدد فقط منجزات الدول و الكيانات الوطنية ، و إنما قد تشكل فرصة أمام بزوغ تيارات تحررية و إنسانية يتم بناؤها وفقا لنظام العولمة ، فوسائل الاتصالات العالمية وحرية الأسواق الرأسمالية تشكل فرصا لمن يملك القدرة على المنافسة ، وفي هذا الإطار هل يمكن للأنظمة السياسية والدول العربية أن تتصدى بإمكانياتها البشرية و المادية التي تمتلكها للتأثيرات العولمة وأن تتعامل معها ؟

وفي ظل هذه التفاعلات التي لم تتمكن أي دولة من أن تبقى في منأى عنها، ما مدى قدرة النظام السياسي العربي من اكتساب الفاعلية في الأداء في هذا العصر؟ ، إذا بقي محتفظا بآلياته القديمة والسياسة الأمنية التي يعتمد عليها في غالب الأحيان، مع غياب كلي للديمقراطية في بعض الأقطار العربية ، الأمر الذي جعل الشعوب يحرمون من التمتع بحرياتهم الشخصية والاجتماعية والفكرية والسياسية و الثقافية ، هذا ما توصل إليه الباحث **كاستورياوس** في كتابه " صعود التفا هات "الذي أرجع تخلف العرب وبؤسهم إلى حرمانهم من الحريات خاصة أن الواقع أثبت وجود مبدعين عرب وصلوا إلى مصاف العلماء العالمين عندما نشطوا في بيئات تتميز بالحرية و الديمقراطية ويرجع الكاتب تخلف العرب إلى عوامل نفسية وعجزهم عن العمل والفاعلية (25) .

بينما يرى **ديفيد سميث** الذي قام بدراسة حول مجتمعات العالم الثالث المعاصرة من منظور العولمة في كتابه" مدن العالم الثالث في الرؤية العولمية "، حيث أعتبر أن السياسات المتخلفة قد وقفت حجرة عثرة أمام الظاهرة الحضارية ذلك أن المشاريع التنموية السابقة لم تكن تستند إلى نظرية التحضر ، ففي الوقت الذي يتطور فيه النظام المتعولم في العالم الغربي ، بقيت دول العالم الثالث على تبعيتها ، تعاني مجتمعاتها من التوزيع اللامتكافئ في المدخولات والموارد الاقتصادية وفشل تحديث المناهج والأطر والعقليات في مختلف المجالات .

إن العولمة تعمل على إعادة بناء الأنماط الحضارية في العالم على أسس جديدة لم تكن معروفة من قبل، إلا أن عالم الشمال أستعد استعدادا كاملا لمجرى هذه التحولات ، بينما بقي عالم الجنوب يعيش دوامة التناقضات التي ليس من السهولة الخروج منها ، إلا بانتهاج سبل جديدة كالتنمية المستدامة التي تراعي مصالح الأجيال القادمة ، وعليه تبقى العولمة تعمل لمصلحة الكبار وبقدر ضئيل يستفيد منها الصغار ، الذين ليست لهم القدرة على استثمارها مما يؤدي إلى استمرار نفس المعادلة القديمة القائمة على قدرة الأقوياء على استغلال الفرص المتاحة بينما يعاني الضعفاء من عدم قدرتهم على اقتناص تلك الفرص (26) .

لقد اتضح أن الأداء السياسي للنظام العربي مرتبط في الغالب بالسياسات الدولية وخاصة الأمريكية ، وظهر ذلك بكل وضوح من خلال حرب الخليج والحرب على العراق التي رسخت الهيمنة الأمريكية المطلقة على الأنظمة العربية ، وهمشت دورها وأكدت تبعيتها وأضحت بمثابة المنفذ للأوامر، وهذا ما يؤكده أيضا التراجع المستمر لقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي ، ويضاف إلى ذلك أن النظام العربي أصبح محميا في الداخل والخارج ، فالسياسة الأمنية المعتمدة منذ العقود الماضية أدت إلى ترسيخ قيم الولاء والطاعة لدى الفئات والشرائح الشعبية الواسعة، كما تحصل على حماية خارجية إقليمية ودولية من قبل السياسات الأمريكية ، التي تعمل بمعيار الازدواجية ، فهي من جهة تهتم بحقوق الإنسان داخل الأنظمة التي تتخذ سياسة لا تتماشى مع خططها، ومن جهة أخرى تغض الطرف عن ذلك كله عندما تتعلق هذه القيم بالأنظمة التي تتبع سياستها ومحمية دوما من طرفها (27) .

إن العالم العربي حسب بعض الآراء يعاني من موقعه الهامشي ، الذي يجعله لا يتأثر بالعولمة بصفة واضحة، لأنه أساسا ليس عضوا في المنظومة العالمية التي كونتها ، ولا في المنظومة العالمية الرأسمالية والتقنية والعلمية، لكن رفضه هذا لا يتيح له الفرصة للاحتفاظ بمواقع مهمة في العالم بل سيكون نتيجة ذلك إستبعاده من دورة الإنتاج والاستهلاك الدولية ، أي لا يستفيد من التطور الحضاري الراهن .

ويعتقد البعض الأخر(28) ، أن دخول العولمة أمر حتمي ومفروض على كل مجتمع يريد أن يبقى في دائرة المجتمعات التاريخية ، ولايستثني من سلسلة الفعالية الدولية المشتركة ، لكن هذا الدخول لا يقدم بصورة تلقائية فرص أكبر للتقدم والمشاركة الفعالة في السياسة الدولية ، إذا لم يكن ذلك مرفوقا بإرادة ذاتية مستقلة وخصوصية تسعى إلى وضع التقدم الموضوعي في خدمة أهداف التنمية.

فالعولمة حسبهم تفتح فرصا هائلة لتحرر الإنسانية بفعل ما توفره من تفاعل بين مختلف مكوناتها ، وما تعمل على تحريره من علاقات وطاقات وتجاوزه من عقبات ، أصبحت تشكل أكبر عائق أمام تقدم الشعوب العربية ، إلا أن هذه الفرص التي توفرها العولمة للتحرر ليست تلقائية ولا متاحة بالضرورة لكافة الجماعات والأفراد ، لأنها مرتبطة بالسياسات التي تتبناها الدول الكبرى التي تتحكم في التدفقات الرئيسية المالية و التقنية والعلمية للسوق العالمية ، ومن ورائها سائر الدول ، إلا أن حمل العولمة لمشروع هيمنة عالمية لا يبرر رفضها ولا البقاء

خارجها أو ضمنها ، إذ لسنا بصدد الاختيار بين منظومات دولية مهيمنة ومنظمات تحررية شاملة.

إن قصور الأنظمة الاجتماعية والثقافية العربية ، يشكل الدافع القوي للانطلاق من أجل احتلال المواقع العالمية والمحافظة في نفس الوقت على خصوصيتها الثقافية، واختراق والتهميش وكسر آليات التبعية من أجل المشاركة الفعالة في المجهود الحضاري الإنساني، وهذا يتأثر عن طريق الانتصار في الكفاح ضد السيطرة الخارجية ، وضد الذات وضعفها وهو الذي يضمن عدم تحويل المقاومة إلى تجميد الذات ، وعدم تحويل النقد الذاتي إلى تنكر ذلك أن كليهما يضع حدا للآخر، وبذلك يمكن تحقيق الحد الأدنى من التوازن وأصالة العمل وتحقيق الانطلاقة ضمن الأطر الاجتماعية و الثقافية الذاتية (29).

3 ـــ الآثار الاجتماعية للعولمة على العالم العربي: إن سياسة السوق الحرة التي تقوم على فكرة دعه يعمل دعه يمر، والتي تقتضى ضرورة تضيق دور الدولة في المجالات الصناعية والتجارية ، ووفق هذا المبدأ تصبح الأسواق متحررة من الضوابط ولا يمكن للسيطرة السياسية والاجتماعية أن تطوقها ، وهذا ما أدى إلى تشجيع التفاوت في الدخل والثروة وقلل من فرص الحصول على عمل مما أدى إلى بروز طبقة أشد فقرا وأكثر اتساعا منذ منتصف القرن الماضي .

وعليه فإن السوق الحرة ليست وليدة التطور الاجتماعي، وإنما هي نتاج لبناء اجتماعي وإرادة سياسية قوية ، لذا فهي من صنع سلطة الدولة ، التي يبقى استمرارها مرهون بقدرة الدولة على الاستجابة لاحتياجات البشر إلى الأمن والتحكم في المخاطر الاقتصادية ، ومن هنا لا تلتقي الديمقراطية بالسوق الحرة في شيء و إنما يعتبران متناقضتين ، أما ما يقابل اقتصاد السوق الحرة فهي سياسة انعدام الأمن كما يرى **جون كولاهن غراي Johne C Gray** (30) ، لذلك فمن البديهي أن تثير السياسة العالمية لاقتصاد السوق المتبعة حاليا الحركات المضادة التي ترفض القيود التي وضعها الاقتصاد الرأسمالي ، وأمثال هذه الحركات سواء أكانت شعبية أم دينية متطرفة أم شيوعية جديدة ، تستطيع أن تهدد الكيانات الهشة التي تدعم اقتصاد السوق على النطاق العالمي .

تساهم العولمة في تنامي مؤشرات البطالة في كثير من الدول ويرجع ذلك إلى توجهات خطط وبرامج التنمية في عصر العولمة، التي دفعت إلى محاولة رفع الكفاءة الإنتاجية من خلال عمليات الإحلال التقني محل قوة العمل ، وهو ما يتناقض مع أي محاولة لاستيعاب العمالة

ويؤدي في الأخير إلى زيادة حجم البطالة بصفة عامة . إن لهذه الظاهرة أثارا سياسية تهز ركائز الاستقرار السياسي للأنظمة، خاصة بعد أن مست العناصر الوافدة والمقيمة بالنسبة للدول الخليج العربي مثلا.

وإذا كانت هذه الظاهرة ترتبط ارتباطا وثيقا بأداء النظام الاقتصادي ، فإن هذا الأخير قد تأثر بدوره بمجموعة من الأسباب التي اقترنت بمتغيرات العولمة ، فالثورة العلمية والتقنية المصاحبة كان لها أثر كبير في تقليص حجم العمالة ، إضافة إلى آثار الانفتاح على الأسواق العالمية وارتباط هذا الوضع بالتخصص وتقسيم العمل الدوليين ، فالنظام الدولي يتيح العديد من الفرص أمام انتقال قوة العمل مما ساهم في إعطاء هذه الظاهرة أهمية خاصة في دول الخليج العربي ، نظرا لما لها من تداعيات سياسية واجتماعية خطيرة ، وقد حرصت دول المنطقة على تجنيب مجتمعاتها العواقب الوخيمة للبطالة عن طريق استيعاب الجهاز الحكومي لمعظم العمالة حتى وإن أدى ذلك إلى إحداث بطالة مقنعة .

تساهم الخصخصة التي تفرضها العولمة في تفاقم مشكلة البطالة في الدول العربية ، ويتوقف حجم و معدلات البطالة والخصخصة في هذه الدول على مجموعة من العوامل أهمها حجم المشروعات التي يجري نقل ملكيتها للقطاع الخاص ، والتي يمكن أن تتصاعد فيها نسب البطالة إضافة إلى تأثير تقنيات الإنتاج المستهدف إتباعها في المشروعات التي يتم خصخصتها وعلاقتها بكثافة استخدام عنصر العمل .

لقد انعكست العولمة على مستوى التشغيل و استخدام قوة العمل في المنطقة العربية عن طريق استخدام التطور التقني مما قلل من الاعتماد على اليد العاملة بصفة عامة و خاصة اليد العاملة ذات المهارة الضعيفة ، حيث قدرت بنسبة تتراوح بين 30 % و 50 % من طالبي العمل وتركزت هذه العمالة في أنشطة محلية غير قابلة للتبادل الدولي[31] ، مثل أنشطة البناء و التشييد والتجارة الداخلية.

تحتاج الدول العربية إذا ما أرادت تحقيق نوع من الثراء في هياكلها الإنتاجية وإقامة صناعات وخدمات متعددة وبعيدا على الاعتماد على منتوج النفط، إلى إعداد قاعدة بشرية مدربة وماهرة من المواطنين القادرين على استكمال مسيرة التنمية في الآجال الطويلة مع إعطائها الفرصة للتعبير عن نفسها و تحرير طاقاتها لخدمة التنمية [32].

تعاني الدول العربية خاصة الخليجية منها ، من توافد اليد العاملة من الخارج مما يقلل فرص العمل أمام القوة العاملة المحلية ، والتي تتزايد بمعدلات سريعة ، وستعرف هذه الوضعية

تعقيدات واضحة في المدى المتوسط خاصة إذا ما عرفنا أن نصف سكان هذه البلدان ينتمي إلى الفئة الأقل من 15 سنة من العمر ، إذ سيرتفع عدد طالبي العمل من 13.2 مليون نسمة إلى 21 مليون نسمة إلى غاية سنة 2010 ، الأمر الذي يتطلب توفير 8 مليون فرصة عمل للداخلين في سوق العمل سنة 2010 ، و يلاحظ أن القطاع العام في الدول العربية الإسلامية يعاني من تضخم عدد العاملين به ، وعدم رغبة المواطنين الانخراط في القطاع الخاص الوطني ، الأمر الذي أدى إلى تزايد معدل البطالة السافرة بين قوة العمل في هذه الدول، حيث بلغت نسبة 15 % في سنوات التسعينات(33) ، خاصة بين فئة المتعلمين وخريجي الجامعات الذين لا يمكن استيعابهم في الأجهزة الحكومية نتيجة تضخم الأجهزة الإدارية ، وعدم تناسب تكوينهم الجامعي مع طبيعة فرص العمل المتاحة ورفض هؤلاء مستويات الأجور المتدنية لتلك الوظائف .

إلا أن ارتفاع مستويات البطالة لا يمكن إرجاعها فقط إلى العولمة وما تفرضه من تحديات و مؤثرات خارجية ، و إنما يمكن أن يرجع ذلك أيضا إلى إختلالات داخلية تتعلق بعدم قدرة الاقتصاديات الوطنية على خلق فرص العمل اللازمة لاستيعاب الزيادة المطردة في قوة العمل .

ثالثا ــ الإجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة العولمة

إن آليات العمل الاقتصادي المشترك الهادف إلى الحد والتكيف مع تحديات العولمة مازال ينقصها التصور العام والترابط والشمول التي لا غنى عنها ، ولكي يتحقق ذلك ذالك لابد من توفر ما يلي:

ــ الرغبة الحقيقية والقناعة والإرادة السياسية لدى الأنظمة العربية والإيمان العميق بإيجابيات التكامل والتعاون الاقتصادي العربي في مجال مواجهة التحديات الخارجية

ــ إنشاء جهاز عربي للتكتل الاقتصادي يتولى التنسيق والإشراف على المشروعات على أن يكون له فروع بجميع الدول العربية.

ــ وجود نظام عربي موحد للشركات المساهمة .

ــ إنشاء هيئة للمواصفات الموحدة و مركز معلومات له فروع في جميع الدول العربية .

ــ إقامة هيئة دائمة لنقل التقانة ذات وزن اقتصادي تقوم بإنشاء معاهد متخصصة في البحث العلمي المناسب للمنطقة العربية.

ـــ إنشاء بنك للتنمية الزراعية الصناعية تشترك فيه البنوك الوطنية للدول العربية.

ـــ إنشاء معهد للدراسات المائية يقوم بإعداد دراسات عن مكافحة التصحر والاستفادة من مياه البحر .

ـــ وضع خطة إعلامية لترسيخ قيم التكامل الاقتصادي وأهميته للشعوب العربية.

ـــ تنشيط دور صندوق النقد العربي وذلك من أجل الاستفادة من رؤوس الأموال العربية المهاجرة وتخفيض الديون وأعباء خدماتها .

ـــ إقامة شبكات واسعة من وسائل النقل و المواصلات تمتد بين الدول العربية.

ـــ وضع التشريعات اللازمة والتي من شأنها تنشيط الواقع الاقتصادي مع خلق آلية تسمح بإحداث عدالة في التوزيع (*) .

ـــ التنسيق بين التكتلات الاقتصادية العربية الجزئية و التكتل الاقتصادي الشامل بحيث لايكون تضارب بينهما،وذلك بمراعاة المصالح الخاصة لدول التكتل الاقتصادي الجزئي .

ـــ تحقيق المزيد من الاستقلالية لاقتصاديات الدول العربية مع النهوض بها عن طريق زيادة حجم التجارة البينية ، وزيادة الاعتماد على الإمكانيات الذاتية .

ـــ العمل على توفير البعد التكتلي بين الاقتصاديات العربية من خلال القضاء على أوجه التعارض بين الخطط الاقتصادية المطبقة ، حتى يمكن الوصول إلى خطة متكاملة .

ـــ وضع مسح شامل لكل ثروات الدول العربية ، ومعرفة النسبة المستغلة داخل هذه الدول مع العمل على زيادة تلك النسبة حتى لا تكون هناك ثروات غير مستغلة .

ـــ اعتماد صبغة السوق المشتركة كهدف مستقبلي والعمل على تحقيقه بجدية ، انطلاقا من منطقة التجارة الحرة والإتحاد الجمركي .

ـــ تطوير مشروع منطقة التجارة العربية الحرة القائم في نطاق الجامعة العربية بما ينسجم مع القرار الصادر عن القمة العربية المنعقدة في القاهرة في جوان 1996 .

ـــ تنسيق المواقف والسياسات العربية تجاه المنظمة العالمية للتجارة عن طريق إنشاء إطار يضم عناصر فنية وحكومية في مختلف المجالات.

ـــ الربط بين الأسواق العربية للأوراق المالية ، والعمل على دعم تعاونها في طرح وتسهيل تداولها ونقل ملكيتها وتبادل المعلومات بشأنها .

ـــ تسهيل حركة الأشخاص عبر الحدود الإقليمية بين الدول العربية من أجل تبادل الموارد البشرية والعمالة وانتقال الخبرة الإنسانية. تلك هي أهم النقاط التي يمكن

الوقوف عندها لرسم صورة مستقبلية للتكامل العربي والتحديات التي يواجهها في ظل المتغيرات الدولية ، خاصة ما تفرضه العولمة من تحديات اقتصادية وسياسية وثقافية و إعلامية

الخاتمة

إن الدول العربية تمثل أكثر المناطق تعرضا للعولمة بكل جوانبها خاصة العولمة الاقتصادية والثقافية، فباعتبار هذه المنطقة تمثل مهد الحضارة العربية التي مافتئت تشكل هدفا للقوى الأجنبية، خاصة الصليبية التي تحمل أحقادا تاريخية ضد العرب والمسلمين هادفة للسيطرة عليهم وعلى قدراتهم الطبيعية والاقتصادية ، وعليه سعت الدول الغربية مستعملة كافة الطرق من استعمار مباشر في القرنين الماضيين ، إلى الهيمنة الاقتصادية والضغوط السياسية من خلال عدة طرق، كان من أهمها وأخطرها زرع الكيان الإسرائيلي في قلب هذه الأمة و في إحدى المناطق الأكثر قداسة والأهمية في قلوب العرب والمسلمين و هي فلسطين .
لذا سعت العولمة إلى فرض منطق الاستغلال الاقتصادي ونهب الخيرات والموارد الطبيعية من الأراضي العربية، وهذا لتفقير شعوب المنطقة ثم اتجهت إلى تقديم الحلول التي تخدمها عند حدوث الأزمات الاقتصادية والسياسية ، مستغلة المؤسسات المالية التي تركبها وكذا ذرائع واهية كحقوق الإنسان والحرية السياسية والعدالة في توزيع الدخل .
لكن ما تجدر الإشارة إليه أن خطر أدوات العولمة و أبعادها تلك، المرتبطة بالجانب الإعلامي والثقافي الذي تشكله الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة التي تريد أن تفرض على العالم ثقافة واحدة وإعلام واحد ، مثلما فرضت نظام اقتصادي واحد ، فقد اعتبرت أن الثقافة الأمريكية الاستهلاكية التي تقدس المادة والجسد وتقوم على التفاهة والانحلال هي الأكثر ملائمة لتشكل الأنموذج المثالي الذي يستعمل لكسب الربح السريع من جهة ،وجذب عقول الشباب و السير بهم إلى خدمة المشروع الأمريكي، القائم على السيطرة على الشعوب واحتقار ثقافتها من جهة أخرى، وتستخدم في ذلك وسائل الإعلام والمعلوماتية وشبكات الاتصال السريعة كالانترنت وغيرها، والتي فعلا أصبحت تستقطب اهتمام الشباب وتطلعات عقول غالبيتهم، مما أنعكس سلبا على انخراطهم في خدمة مشروع أمتهم وأوطانهم والنهوض بحضاراتهم واقتصادهم، حيث أصبحت هذه الوسائل التي تملكها الشركات الكبرى في هذا المجال معظمها يتواجد في الولايات المتحدة أو يعمل لحساب مؤسساتها، تشكل أحد أكبر روافد العولمة .

المراجع والهوامش

(*) ـــــ يرى بعض المفكرين أن العولمة تعمل لصالح الأكثر تقدما و لا تستفيد منها الدول الفقيرة والمتخلفة فهي التي ستعاني من إستغلال القوى العظمى ، أما البعض الآخر فيعتقد أن العولمة ستحقق فوائد لكل دول العالم بما فيها الدول النامية ،لأنها ستؤدي حتما إلى تنشيط الإقتصاد العالمي ، وبالتالي ينعكس ذلك إيجابا على الدول المتخلفة ، أنظر في ذلك :

ــــــ عبد الخالق عبد الله،" العولمة :جذورها و كيفية التعامل معها"،**عالم الفكر**، القاهرة المجلد 28 العدد 2 ، 10-99/12،ص39

ــــــ صلاح سالم زرنوقة ، صلاح سالم زرنوقة ، **العولمة و الوطن العربي** ، القاهرة : جامعة القاهرة ، 2002 ، ص 12 .

(1) ـــــ محمد السيد سليم ، " حول العولمة و العلاقات الدولية " ، **سلسلة محاضرات** ، الموسم الثقافي في قسم العلوم السياسية القاهرة : كلية الإقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2000 ، ص 110 .

(2) ـــــ عز الدين إسماعيل ،" العولمة و أزمة المصطلح " **مجلة العربي** ، الكويت العدد498 ، ماي 2000 ، ص 163 .

(3) ـــــ صلاح سالم زرنوقة ، **المرجع السابق الذكر** ، ص 14 .

(4)ـــــ أحمد عبد العزيز الشرقاوي ، **قضايا إقتصادية** ، القاهرة : جامعة المنوفية ، 2001 ص 244 .

(5) ـــــ محمد حسين أبو العلا ، **ديكتاتورية العولمة : قراءة تحليلية في فكر المثقف** ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2004 ، ص 34 .

(6) ـــــ صلاح سالم زرنوقة ، **المرجع السابق الذكر** ، ص 22 .

(7) ـــــ محمد حسين أبو العلا ، **المرجع السابق الذكر** ، ص 38 .

(8) ـــــ مصطفى النشار ، **ضد العولمة** ، القاهرة : دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع ، 1999ص 57.

(9) ـــــ حسن حنفي، صادق جلال العظم، **ما لعولمة** ، دمشق : دار الفكر،1999 ، ص 33 .

(10) ـــــ جلال آمين،**العولمة و التنمية العربية من حملة نابوليون إلى جولة لأوروغواي**بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 1999.

(11) ـــــ برهان غليون ، الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد و العشرين: تحديات كبيرة وهمم صغيرة ، **المستقبل العربي** ، بيروت، العدد 232، جوان 1998، ص30.

(12) ـــــ ألفنسو عزيز،" الوطن العربي و مواجهة تحديات العولمة " بحث مقدم إلى **ندوة العولمة و العالم العربي** ، القاهرة، من 17 – 18 ماي 2000 ، ص 7 .

(13) ـــــ رضوان جودت زيادة ، " العرب و العولمة بين آليات التحكم الاقتصادي و الرهانات السياسية ،" **مجلة شؤون عربية** ، القاهرة ، شتاء 2004 ، العدد 120 ، ص 143.

(14) ـــــ إسماعيل صبري عبد الله ، **المرجع السابق الذكر** ، ص 12.

(15) ـــــ ألفنس عزيز ، **المرجع السابق الذكر** ، ص 175 .

(16) ـــــ إسماعيل صبري عبد الله ، **المرجع السابق الذكر** ، ص 12.

(17) ـــــ صلاح سالم زرنوقة ، **المرجع السابق الذكر** ، ص 176.

(18) ـــــ هدى متيكيس " الآثار السياسية الداخلية للعولمة " في كتاب ، **العولمة و الوطن العربي** ، القاهرة : كلية الإقتصاد و العلوم السياسية ، مركز درسات و بحوث الدول النامية ، جامعة القاهرة ،2002 م . ، ص 80.

(19) ـــــ إسماعيل صبري عبد الله ، العرب و العولمة : العولمة و الإقتصاد و التنمية العربية ، في كتاب أسامة الخولي ، **العرب و الكوكبة في العرب و العولمة** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1988 ، ص 361.
(20) ـــــ منار علي حسين ، الشركات عابرة القوميات بين المحيط الإجتماعي و التقسيم الدولي ، دراسة الحالة المصرية 1907 – 1990 ، **رسالة دكتوراه** ، كلية الإقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1994 ، ص 11 .
(21) ـــــ إسماعيل صبري عبد الله ، **المرجع السابق الذكر** ، ص 366 .
(22) ـــــ الإسكوا، **تقرير اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغرب آسيا** ، 1996 ، ص 59 (23) ـــــ صلاح سالم زرنوقة ، **المرجع السابق الذكر** ، ص 85 .
(24) ـــــ رضوان جودت زيادة ، **المرجع السابق الذكر** ، ص 147 .
(25) ـــــ وليد عبد الحي ، " تأثير العولمة على الدولة القومية " في كتاب محمد الأرناؤوطي **العرب و التحديات السياسية والاقتصادية و الثقافية للعولمة** ، عمان : منشورات جامعة آل البيت ، 2000 ، ص ، 97 – 105 .
(26) ـــــ وليد عبد الحي ، **المرجع السابق الذكر** ، ص 104 ــ 105 .
(27) ـــــ حمدي عبد الرحمن ،" العولمة و آثارها السياسية على النظام الإقليمي العربي " في كتاب محمد الأرناؤوط ، **العرب و التحديات السياسية و الإقتصادية و الثقافية للعولمة** ، عمان: منشورات جامعة آل البيت ، 2000 ، ص 51 ــ 84 .
(28) ـــــ برهان غليون ، الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد و العشرين ، **المرجع السابق الذكر** ، ص 58 .
(29) ـــــ برهان غليون ، **العرب و تحولات العالم : من سقوط جدار برلين إلى سقوط بغداد،** حوار: رضوان زيادة ، بيروت : المركز الثقافي العربي ،2003 .
(30) ـــــ جون غراي ، **الفجر الكاذب : أوهام الرأسمالية العالمية** ، ترجمة ، أحمد فؤاد بليح، الكويت : عالم المعرفة ، 2000
(31) ـــــ ليلى الخواجة ، **انعكاسات العولمة على التنمية الاجتماعية العربية** ، تونس : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 1999 ،ص 3
(32) ـــــ صالح سالم زرنوقة ، **المرجع السابق الذكر** ، ص 270 .
(33) ـــــ ليلى خواجة ، **المرجع السابق الذكر** ، ص 6 .
(*) ــ في ذلك راجع : ــ عماد الليثي ، **بعد نصف قرن من التكامل الاقتصادي العربي** ، القاهرة :دار النهضة العربية ، 2003 ، ص 126 و ما بعدها .
ــ عبد الحسن زلزلة ، **العمل العربي المشترك و الاعتماد على الذات ، نموذج تنامي الاعتماد على النفط لا على النفس** ، الكويت : المعهد العربي للتخطيط ، 1987 ، ص 41 .